

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021



تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: عُمان

النمو الاقتصادي

تأثر الاقتصاد العُماني خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض مستويات الطلب الكلي، وتراجع الأسعار العالمية للنفط، ودفع دول منظمة الأوبك إلى خفض كميات الإنتاج في إطار "اتفاق أوبك+"، ما شكل في مجمله مجموعة من العوامل التي أدت وفق التقديرات الأولية إلى تراجع مستويات الناتج بالأسعار الثابتة بنسبة 4.3 في المائة ما يعكس التأثير الكبير لانكماش الأنشطة في القطاع غير النفطي التي سجلت انكماشاً بنسبة 5.6 في المائة، في حين شهد القطاع النفطي انكماشاً بنسبة أقل بلغت 1.7 في المائة⁽¹⁾.

في مواجهة هذه الضغوطات، تم تبني عدد من الإجراءات لاسيما على صعيد ضبط أوضاع الموازنة العامة من خلال خفض موازنات الجهات المدنية والعسكرية، وتقليل الإنفاق الاستثماري، وخفض النفقات التشغيلية بما لا يقل عن 10 في المائة في عام 2020. ساهمت هذه الإجراءات في توفير أثر مالي بقيمة 1.4 مليار ريال عُماني عزز من قدرة السلطنة على تقديم الدعم على صعيد التدابير التحفيزية للتخفيف من حدة التأثيرات الناتجة عن الوباء.

يمثل عام 2021 مرحلة مهمة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي في عُمان حيث يتزامن مع بداية الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025)، والانطلاقة لتنفيذ "رؤية عُمان 2040" التي تركز على تبني إصلاحات لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي عبر دعم دور القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، علاوة على تركيز برامج الإصلاح على تحقيق الاستدامة المالية القائمة على زيادة الإيرادات غير النفطية ورفع مستويات كفاءة الإنفاق العام بهدف بلوغ معدلات النمو المستهدفة في إطار الخطة الخمسية العاشرة⁽²⁾.

بناءً على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد العُماني بنسبة 2.3 في المائة في عام 2021 مدفوعاً بنمو متوقع للأنشطة غير النفطية بنسبة 2.9 في المائة، وزيادة متواضعة لمستويات الناتج في القطاع النفطي بحدود 1 في المائة. أما في عام 2022، فمن المتوقع أن يواصل الاقتصاد العُماني نموه بنسبة 4.5 في المائة.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

تراجع المستوى العام للأسعار⁽³⁾ خلال عام 2020 بحوالي 0.8 بالمائة مقارنة بالعام السابق. جاء ذلك كنتيجة أساسية لتراجع أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والنقل.

تتأثر مستويات الأسعار في عُمان بعدد من العوامل على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، أعلنت السلطات عن بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 بالمائة اعتباراً من شهر إبريل 2021، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

في المقابل، ستعمل خطط ترشيد الإنفاق من قبل الحكومة على الحد من ارتفاع مستويات الطلب الكلي بالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار. أما على المستوى الخارجي، سيكون لتطورات الأسعار العالمية للنفط تأثيراً مباشراً على مستوى أسعار مجموعة النقل، والمواد الخام، والسلع الغذائية الاستراتيجية. علاوة على ذلك، ستتعاكس تحركات سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية على مستويات التضخم المستورد.

بناءً على ما ذكر، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى حوالي 3.8 بالمائة بعام 2021، ونحو 2.6 في المائة في عام 2022.

1 وزارة الاقتصاد، عُمان، (2020).

2 وزارة المالية، عُمان، "الميزانية العامة للدولة 2021: سنة الأساس".

3 وزارة المالية، عُمان، (2021)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

التطورات النقدية والمصرفية

ساعدت التدخلات المُتبناة من قبل المركزي على دعم أوضاع السيولة المحلية رغم التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19، حيث نمت السيولة المحلية بنسبة 8.9 في المائة بنهاية عام 2020 مقارنة بالمستويات المثيلة المسجلة في نفس الفترة من عام 2019، فيما سجل كل من الائتمان الممنوح والودائع زيادة بنسبة معتدلة بلغت 2.2 في المائة و2.4 في المائة على التوالي.

ركز البنك المركزي على مواصلة التدابير الهادفة إلى دعم الأطر التشغيلية للسياسة النقدية من خلال تنفيذ مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية (Monetary Policy Enhancement Project) بهدف ضمان كفاءة التأثير في أوضاع السيولة المحلية وزيادة كفاءة سوقي النقد والصراف الأجنبي. سوف يتم في هذا الإطار تفعيل إطار ملائم للإدارة النشطة للسيولة المحلية من خلال تحسين آلية ربط أسعار الفائدة المحلية بأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية مع مراعاة أوضاع السيولة المحلية والظروف الاقتصادية المحلية فضلاً عن تطوير أطر تنظيمية ملائمة للأصول المقبولة كضمانات للقروض وتوفير السيولة في حالات الطوارئ. كما يسعى البنك المركزي العماني لتنشيط سوق الإقراض ما بين البنوك من خلال تعزيز نفاذ المصارف لهذه السوق وتسهيل الحصول على التمويل قصير الأجل بشكل فعال. في هذا السياق، يسعى البنك المركزي إلى تعزيز قدراته على استشراف السيولة المحلية وتوجيهها نحو الأهداف المتوخاة.

كما يركز البنك المركزي كذلك على تعزيز آليات التنسيق ما بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية لتحقيق الهدف النهائي للبنك المركزي مُتمثلاً في تحقيق استقرار نظام سعر الصرف الثابت الذي يمثل ركيزة أساسية لاستقرار السعري والمالي من خلال الدور الذي تقوم به "لجنة السياسة النقدية وتطوير المصارف التي تمثل الإطار التنظيمي المعني بالتنسيق ما بين السياستين.

يتم العمل حالياً في السلطنة على انتهاج العديد من المبادرات لزيادة كفاءة السياسة النقدية مع التركيز على تناسق السياسة النقدية التيسيرية مع السياسة الاحترازية الكلية لدعم النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي.

على صعيد القطاع المالي شهد عام 2020 بدء العمل التجريبي لعمليات مركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية كأحد مرتكزات استراتيجية البنك المركزي العماني للفترة (2019-2021) الذي سيساعد على توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات المالية وتقييم الملاءة المالية السليمة للأفراد ومؤسسات القطاع الخاص على المستوى الوطني وفقاً للمعايير المعتمدة دولياً بما سيساعد على حفز الائتمان المحلي.

تتمحور استراتيجية البنك المركزي العماني (2019-2021) حول ثلاث مرتكزات تتمثل في: التركيز على تحسين نطاق وكفاءة عمل البنك، التركيز على تعزيز وظائف البنك فيما يتعلق بالبحوث والتنبؤ الاقتصادي، تطوير القطاع المالي في السلطنة من خلال اشراك مختلف أصحاب المصلحة. وفق هذه الاستراتيجية سوف يتم التركيز على:

- استمرار العمل بالسياسات الاحترازية الكلية الداعمة للنمو الاقتصادي وتعزيز استقرار القطاع المالي.
- مواصلة تطوير نُظم المدفوعات في السلطنة بما يواكب التطورات التقنية.
- إنشاء لجنة التقييمات المالية بالبنك لمراجعة البيئة التشريعية اللازمة لتطوير المنتجات والخدمات المالية في القطاع المصرفي.
- إعداد إطار معزز لإدارة السيولة المحلية، حيث سيتم تعزيز العمل بأدوات السياسة النقدية من خلال استهداف سعر الفائدة الرئيس وزيادة مستويات كفاءة انتقال أثر السياسة النقدية.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: عُمان

- زيادة عمق سوق النقد في السلطنة من خلال تنشيط سوق الإقراض ما بين البنوك عن طريق تعزيز السيولة المتاحة في سوق الإقراض غير المضمون ما بين البنوك.
- استحداث إطار إدارة السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي الإسلامي من خلال تقديم حلول وأدوات مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

التطورات المالية

نتج عن جائحة كوفيد-19 تراجع الإيرادات المالية على المدى المتوسط بما أسفر عن عجز سنوي بلغ في المتوسط ما لا يقل عن 5 مليارات ريال عُماني. بهدف التحكم في التأثير السلبي لانخفاض الأسعار العالمية للنفط والتداعيات الناتجة عن الجائحة وإدارة المخاطر المرتبطة بهما، تم في شهر نوفمبر 2020 تبني خطة التوازن المالي متوسطة المدى التي تستند إلى خمس ركائز أساسية بما يشمل(4):

- (1) دعم النمو الاقتصادي.
- (2) تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية.
- (3) رفع كفاءة الإنفاق الحكومي.
- (4) تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية.
- (5) رفع كفاءة إدارة المالية العامة.

يشمل كل محور من هذه المحاور على عدد من المبادرات التي ستطبق خلال الفترة (2020-2024) بما يساعد على تحقيق الاستدامة المالية في نهاية هذه الفترة. تشير التوقعات إلى أن الأثر المالي لتطبيق المبادرات الواردة في هذه الخطة سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بشكل تدريجي ليصل إلى حوالي 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024.

كذلك من المتوقع زيادة نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات لتسجل 34 في المائة في عام 2021 مقابل 21 في المائة في عام 2020، بما سيساعد على انخفاض العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9 في المائة في عام 2021، مقابل 16 في المائة في عام 2020. جدير بالذكر أن هذه المبادرات تشمل تأسيس "شركة تنمية طاقة عُمان بهدف اتباع الممارسات العالمية لإدارة الأصول و ثروات الدولية بما يساعد على تنمية القطاع النفطي وتوفير الموارد اللازمة لتغطية نفقاته بدون الاعتماد على الموازنة العامة.

جدول رقم (5)

إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: عُمان

| | |
|----------------------------|--|
| – إصلاحات الإيرادات العامة | ✓ تطبيق ضريبة القيمة المضافة بدءاً من شهر إبريل 2021. ✓ تعزيز الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي. ✓ تعزيز عوائد الاستثمارات الحكومية. ✓ دراسة تطبيق ضريبة الدخل على أصحاب الدخل المرتفع ومن المتوقع تطبيقها بداية من عام 2022. |
| – إصلاحات الإنفاق العام | ✓مراجعة المصاريف التشغيلية وضبط الانفاق. ✓الشراء الاستراتيجي الموحد. ✓رفع كفاءة الإنفاق الإنمائي. ✓إعادة توجيه دعم الخدمات العامة. |

4 وزارة المالية، عُمان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، إبريل.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: عُمان

| | |
|--|---------------------------------|
| ✓ تحديث نظام إدارة المعلومات المالية الذي سيساعد على تحسين آليات إعداد الموازنة وضبط الإنفاق. ✓ تطبيق موازنة البرامج والأداء. | – إصلاحات إدارة الموازنة العامة |
| ✓ تعزيز قدرات إدارة الدين العام. ✓ إصدار منشور مالي بشأن أدوات ووسائل تمويل الدين العام. | – إصلاحات إدارة الدين العام |

المصدر: وزارة المالية، عُمان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.